نتنياهو يحمي مؤخرات ولاة الأمر



كشفت وثائق وصور مسرّبة عن فضيحة تنسيق أمني وعسكري رفيع المستوى بين النظام السعودي وكيان الاحتلال الإسرائيلي، تمثلت في شراء السلطات السعودية أنظمة دفاعية وصاروخية ومكونات عسكرية متقدمة لطائراتها المقاتلة بقيمة مئات الملايين من الشواكل، بعيدا عن الأضواء وفي الغرف المغلقة، بحسب صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية.

ووفقا للوثائق، فقد أبرمت السعودية صفقات عسكرية مع كبرى شركات السلاح الإسرائيلية، وعلى رأسها شركتا "إلبيت سيستمز" و"الصناعات الجوية الإسرائيلية"، تضمنت تزويد الأسطول الجوي الحربي السعودي بأنظمة حماية متطورة من الصواريخ، بالإضافة إلى خوذ قتالية شديدة التقدم مخصصة لطياري مقاتلات F-15 السعودية.

وتأتي هذه التطورات لتكشف زيف الادعاءات الرسمية السعودية التي توهم الرأي العام بوجود شروط سياسية على التطبيع قبل حل القضية الفلسطينية إذ تبين أن قنوات التعاون العسكري والأمني المشترك بين الرياض وتل أبيب قطعت شوطا تجاوز حتى الاتفاقيات الاستعراضية التي وقعتها دول أخرى مثل الإمارات والبحرين.

ولم تقف الصفقات عند حدود الوساطة الأجنبية، بل كشفت التقارير أن المفاوضات مع شركات الدفاع الإسرائيلية مثل "رافائيل" و"إلبيت" أدارتها شبكة سرية يشارك فيها مسؤول سابق رفيع المستوى في جهاز الاستخبارات الإسرائيلي "الموساد"، إلى جانب اللواء المتقاعد في جيش الاحتلال "يوآف مردخاي"، ما يعكس حجم الاختراق الصهيوني المباشر لمنظومة التسلح والأمن السعودية.

وتؤكد هذه الاختراقات اللوجستية أن التنسيق بين الرياض والاحتلال بات يمس عمق سلاح الجو الملكي السعودي ومكوناته الحساسة، مستفيداً من غطاء الصيانة والتحديث في دول أوروبية لتمرير المعدات الإسرائيلية، وهو ما يضع الشعارات الرسمية للمملكة حول التضامن مع القضية الفلسطينية في مهب الريح، بعد أن تبين أن حماية الأجواء والمقاعد القتالية باتت تُشترى من مصانع الاحتلال بمئات الملايين من الشواكل والريالات.